

مخازن سلاح الميليشيات تبقى سكان المدن العراقية على حافة الجحيم اللبناني

تحقيقات عاجلة بشأن المتفجرات المخزنة في المنافذ الحدودية



بغداد عاشت جحيم الانفجارات قبل بيروت

لما لا يقل عن عشرة مخازن كبيرة لا تزال موجودة داخل الأحياء التي شملها الإحصاء، موضحين أنها تابعة لفصائل شيعية وتحتوي على كميات هائلة من العتاد والأسلحة، ومشيرين إلى وجود مخازن كثيرة أخرى للسلاح أقل حجماً منتشرة في مستودعات صغيرة وفي أقبية المنازل والعمارات.

ورغم أن السلطات العراقية تصف تخزين الأسلحة والمتفجرات بين المدنيين بالجريمة وتعلن فتح تحقيقات إثر كل حادث انفجار يخلف ضحايا بشرية وخسائر مادية، إلا أنه لم يحدث أن وقع تحديد المسؤوليات بدقة عن تلك الحوادث ومعاينة المسؤولين.

ويشكك عراقيون في قدرة السلطات العراقية على إنهاء ظاهرة تخزين المواد الخطرة في المناطق السكنية لأن الأمر مرتبط أصلاً بضبط فوضى السلاح ونزع سلاح الميليشيات الذين كثيراً ما نادى بهما ساسة ومسؤولون عراقيون دون أن يتمكنوا من تنفيذها نظراً لقوة تلك الميليشيات ونفوذها.

وسبق لرئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي أن أصدر إثر انفجار منطقة العبيدي في 2016 أمراً لقادة الجيش بإفراغ العاصمة وباقي المدن في المحافظات الأخرى من مخازن ومستودعات الأسلحة إلا أن الأمر لم ينفذ بدليل وقوع انفجارات أخرى بمخازن السلاح في المدن بعد ذلك التاريخ.

ويرتبط العجز عن ضبط فوضى السلاح في العراق بالضعف الذي طال مختلف مؤسسات الدولة العراقية بما في ذلك مؤسساتها الأمنية والعسكرية التي دخلتها الاعتبارات الطائفية وظهرت قوى شيعية مسلحة منافسة لها بل عاملة على إضعافها ومنع إعادة بنائها بعد حالة شبه الانهيار التي بلغت خلال السنوات الماضية.

#إبعاد العتاد عن المدن في العراق حتى لا تتكرر كارثة بيروت

19 ص

التفجير المروع الذي ضرب العاصمة اللبنانية بيروت يذكر العراقيين بتعرض مدنها خلال السنوات الماضية لانفجارات مماثلة وإن كانت أقل حجماً وأخف ضرراً، لكنه ينبههم بشكل خاص إلى أنهم لا يزالون معرضين للخطر نفسه بسبب وجود مخازن السلاح والأعتدة والمتفجرات داخل أحيائهم السكنية في ظل عجز السلطات عن إنهاء ظاهرة تخزين الأسلحة بشكل عشوائي يهدد حياة المدنيين.

بغداد - أحدث تفجير بيروت المروع أثراً نفسياً استثنائياً في العراق الذي يشعر سكانه بأنهم معنيون مباشرة بما حدث في العاصمة اللبنانية، لأن أطناناً من الأسلحة والأعتدة والمتفجرات التابعة للميليشيات مخزنة بطريقة عشوائية داخل أحيائهم السكنية، ولأنهم عاشوا أصلاً تجربة انفجارها وإحداثها خسائر مادية وبشرية فادحة في أوقات سابقة.

وافتحت السلطات العراقية في وقت مبكر من الخميس تحقيقات في المتفجرات المخزنة على المنافذ الحدودية، مخافة تكرار السيناريو اللبناني الذي سيشكل في حال حدوثه ضربة قاضية للعراق الذي يعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية معقدة ويعيش شارعاً حالة احتقان وتحفز للثورة على سوء الأوضاع واستشرى الفساد والنقص الحاد في الخدمات العامة وارتفاع معدلات الفقر بشكل لا يتناسب مع فزوة البلاد النفطية الضخمة.

ويخشى عراقيون أن تكون التحقيقات المعلن عنها مجرد إجراء شكلي يدفع من فورة الربيع التي أحدثها انفجار بيروت، وأن تغلق دون تحقيق نتائج عملية على غرار تحقيقات سابقة فتحت إثر انفجار مخازن سلاح داخل المدن لكنها لم تفض إلى نتائج عملية ملموسة.

ونقل بيان رسمي عن رئيس هيئة المنافذ الحدودية عمر عدنان الوائلي قوله "شكلت لجنة عاجلة لجرد الحاويات عالية الخطورة المتكدسة والموجودة داخل المنافذ الحدودية من المواد الكيميائية مزودة الاستخدام مثل نترات الأمونيا" وهي المادة ذاتها التي تسببت بوقوع الانفجار الهائل في مرفأ بيروت.

وتفاعل العراقيون بكثافة مع تفجير مرفأ بيروت معربين عن مخاوفهم من مخازن السلاح والعتاد المنتشرة في المناطق داخل المدن بما في ذلك العاصمة بغداد. ففي يونيو 2018 شهدت مدينة الصدر عالية الكثافة السكانية في العاصمة العراقية بغداد انفجاراً خلف نحو مئة وعشرين من الضحايا بين قتلى ومصابين، ودماراً هائلاً في الممتلكات الخاصة والعامة.

لكن الحادث لم يكن الأول من نوعه حيث شهدت بغداد ومدن عراقية أخرى حوادث مشابهة، من أكثرها دموية حادث انفجار مخزن للسلاح تابع للحشد الشعبي في منطقة العبيدي شرقي بغداد في سبتمبر 2016، موقعاً خسائر مادية وبشرية معتبرة ومخلفاً حالة من الهلع في منطقة امتدت لعدة كيلومترات مربعة حول موقع الحادث بفعل تطاير القذائف والصواريخ عشوائياً. وفي أغسطس 2019 عاشت منطقة الدورة

الكويت تعدل قانون الإيجار وفق مقتضيات أزمة كورونا

الكويت - أقر مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) تعديلاً تشريعياً يحمي المستاجر من إخلاء المسكن والمقر الذي يستأجره في فترات الأزمات العامة التي يقر فيها مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل في جميع مرافق الدولة، كما هي الحال في أزمة فيروس كورونا الحالية. والتعديل القانوني الجديد واحد من سلسلة إجراءات أطول لجات إليها السلطات الكويتية لمواجهة التداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا التي تحولت إلى ما يشبه "الدرس" للعديد من الدول من بينها الكويت التي وفقت بطريقة عملية على الهنات التي ينطوي اقتصادها وارتبائه الشديد للنفط، كما وفقت على خطورة بعض الملفات الأخرى المؤجلة مثل ملف الوافدين الذين يتجاوز عددهم عدد المواطنين ويغرقون سوق الشغل ويقللون كاهل الدولة الكويتية بما يحولونه من أموال إلى بلدانهم الأصلية.

ويُنظر إلى التعديل الجديد لقانون الإيجار باعتباره جزءاً من حماية الدورة الاقتصادية والحفاظ على مناصب العمل وموارد الرزق بالنظر إلى وجود عدد كبير من المؤسسات والشركات التي تزاوّل أنشطتها في مقار مستأجرة. وبانسحاب القانون على الحال السكنية يصبح للتعديل أيضاً دور في حماية الاستقرار الاجتماعي والتماسك الأسري خلال فترة الجائحة.

كما خفّض التعديل عدد القضاة في دائرة الإيجارات بالمحكمة الكلية من ثلاثة قضاة إلى قاض واحد وذلك للعمل على زيادة عدد الدوائر المختصة بالفصل في المنازعات المتعلقة بالإيجارات والتعويضات المترتبة عليها.

وقال قيس الغانم نائب رئيس اتحاد العقارين بالكويت لوكالة رويترز إن القانون جيد وسيجل كثيرا من المشكلات التي تراكت بين المالك والمستاجر بسبب العجز عن دفع الإيجار خلال جائحة كورونا. وأضاف "ليس هناك مالك اليوم يريد أن يخرج المستاجر من عقاره سواء كان سكنياً أو تجارياً.. لن يجد مستاجراً جديداً لأن الوضع العام متأثر كله بالجائحة، وهذا الأمر ليس خاصاً بالكويت فقط وإنما هي أزمة في العالم كله".

ويقول منتقدون للقانون إنه لم يُعف المستاجر من الإيجار أو جزء منه خلال الجائحة، وإنما أعطى القاضي سلطة تقسيطه فقط لكن الغانم قال إن كثيرا من مالكي العقارات الاستثمارية أو التجارية أعفوا المستأجرين طواعية من جزء من الإيجار خلال الجائحة، وهو ما قد يقلل من عدد الدعاوى القضائية المتعلقة بالإيجارات بسبب أزمة كورونا عما كان متوقعا.

وتبدو السلطات الكويتية من خلال سلسلة الإجراءات التي تتخذها بصدد الاستعداد لمعركة طويلة الأمد ضد فايروس كورونا الذي ما يزال يواصل انتشاره رغم إجراءات الوقاية الصارمة المتبعة في البلد، حيث أعلن الخميس في الكويت عن تسجيل حالة وفاة واحدة و620 إصابة جديدة بالفايروس ليرتفع بذلك إجمالي الإصابات في البلاد إلى 70 ألفاً و45 حالة وهو عدد مرتفع نسبياً قياساً بالعدد الجملي للسكان الذي يبلغ حوالي 4.5 ملايين نسمة. ورغم المضاعف الاقتصادية اضطرت الكويت مؤخرًا لحظر الطيران التجاري مع 31 دولة ما تزال نسب انتشار الفايروس فيها مرتفعة.

وتعرضت الميزانية العامة للكويت للسنة المالية 2020-2021 التي بدأت في أول أبريل الماضي إلى صدمة مزدوجة بسبب الهبوط الكبير لأسعار النفط وجائحة كورونا التي أثرت بشدة على مجمل النشاط الاقتصادي محلياً وعالمياً. وتضرر الكثير من الأفراد والشركات في الكويت بسبب الإغلاق الذي فرضه لحاصرة الفايروس وأصبحوا غير قادرين على سداد الإيجارات، ما تسبب في أزمات عديدة بين المالك الذين تراكت عليهم الالتزامات وبين المستأجرين غير القادرين على الدفع.

ومع اضطراب كثير من الشركات إلى تسريح أعداد كبيرة من عمالها بسبب الجائحة، تسعى الحكومة الكويتية بشكل حثيث للحفاظ على الاستقرار الوظيفي والاجتماعي لمواطنيها العاملين في القطاع الخاص وضمان عدم تأثرهم بشكل كبير بالجائحة.

وسبق لوزارة المالية الكويتية أن قرّرت صرف أكثر من 781 مليون دولار كدعم إضافي للمواطنين الكويتيين العاملين في ذلك القطاع لتخفي



قيس الغانم
التعديل القانوني
الجديد مناسب
للمالك والمستاجر

وقالت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية "كونا" إن البرلمان وافق على القانون بأغلبية 51 نائباً مقابل رفض ثلاثة نواب. ونص التعديل الجديد على أنه "لا يجوز الحكم بإخلاء العين (العقار) المؤجر إذا تخلف المستاجر عن سداد الإجرة خلال الفترة التي يقرر مجلس الوزراء وقف العمل خلال أزمة كورونا".

والتعويضات المترتبة على الجائحة، وإنما أعطى القاضي سلطة تقسيطه فقط لكن الغانم قال إن كثيرا من مالكي العقارات الاستثمارية أو التجارية أعفوا المستأجرين طواعية من جزء من الإيجار خلال الجائحة، وهو ما قد يقلل من عدد الدعاوى القضائية المتعلقة بالإيجارات بسبب أزمة كورونا عما كان متوقعا.

وتبدو السلطات الكويتية من خلال سلسلة الإجراءات التي تتخذها بصدد الاستعداد لمعركة طويلة الأمد ضد فايروس كورونا الذي ما يزال يواصل انتشاره رغم إجراءات الوقاية الصارمة المتبعة في البلد، حيث أعلن الخميس في الكويت عن تسجيل حالة وفاة واحدة و620 إصابة جديدة بالفايروس ليرتفع بذلك إجمالي الإصابات في البلاد إلى 70 ألفاً و45 حالة وهو عدد مرتفع نسبياً قياساً بالعدد الجملي للسكان الذي يبلغ حوالي 4.5 ملايين نسمة. ورغم المضاعف الاقتصادية اضطرت الكويت مؤخرًا لحظر الطيران التجاري مع 31 دولة ما تزال نسب انتشار الفايروس فيها مرتفعة.

وتعرضت الميزانية العامة للكويت للسنة المالية 2020-2021 التي بدأت في أول أبريل الماضي إلى صدمة مزدوجة بسبب الهبوط الكبير لأسعار النفط وجائحة كورونا التي أثرت بشدة على مجمل النشاط الاقتصادي محلياً وعالمياً. وتضرر الكثير من الأفراد والشركات في الكويت بسبب الإغلاق الذي فرضه لحاصرة الفايروس وأصبحوا غير قادرين على سداد الإيجارات، ما تسبب في أزمات عديدة بين المالك الذين تراكت عليهم الالتزامات وبين المستأجرين غير القادرين على الدفع.

ومع اضطراب كثير من الشركات إلى تسريح أعداد كبيرة من عمالها بسبب الجائحة، تسعى الحكومة الكويتية بشكل حثيث للحفاظ على الاستقرار الوظيفي والاجتماعي لمواطنيها العاملين في القطاع الخاص وضمان عدم تأثرهم بشكل كبير بالجائحة.

وسبق لوزارة المالية الكويتية أن قرّرت صرف أكثر من 781 مليون دولار كدعم إضافي للمواطنين الكويتيين العاملين في ذلك القطاع لتخفي



حماية من التشرّد في زمن الجائحة

جهات أميركية تحيي جدل «النووي السعودي»

من العاصمة السعودية الرياض. ويشك بعض المحللين الحكوميين والخبراء في أن هذه المنشأة "قد تكون واحدة من عدد من المواقع النووية غير المعلنة"، حسب المصدر ذاته.

لكن في المقابل نقلت نيويورك تايمز عن مسؤولين أميركيين لم تسلمهم القول إن الجهود السعودية في المسار النووي "ما زالت في مرحلة مبكرة"، وإن محلياً وكالات الاستخبارات "لم يستخلصوا بعد استنتاجات صارمة حول بعض المواقع الخاضعة للتدقيق والفحص".

سريا حول الجهود الجارية داخل السعودية بالتعاون مع الصين، لبناء قدرة صناعية على إنتاج الوقود النووي".

وحسب الصحيفة ذاتها أشار هذا التحليل مخاوف مسؤولين أميركيين بشأن وجود جهود سعودية-صينية سرية لمعالجة اليورانيوم الخام في شكل يمكن تخصيبه لاحقاً.

واستناداً إلى التحليل المشار إليه، تم تحديد منشأة حديثة متكاملة قرب منطقة إنتاج الألواح الشمسية بالقرب

إخفاء الرياض الحجم الفعلي لأشغالها النووية، محذرة من وجود تعاون بين الرياض وبيكين في هذا الشأن.

لكن مصادر خليجية قالت إن خبر الصحيفة يبدو غامضاً ويفتقر إلى ذكر مصادر موثوقة، متسائلة إن كانت الدوائر التي تقف وراء إشارة الجدل حول النووي السعودي ترغب في إيجاد وسيلة للضغط على الرياض بشأن مسائل وملفات أخرى.

وأضافت الصحيفة "نشرت وكالات التجسس في الأسابيع الأخيرة تحليلاً

واشنطن - قالت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، الخميس، إن لدى واشنطن "مخاوف" بشأن حقيقة البرنامج النووي السعودي والحجم الفعلي للأنشطة الرامية لتطوير أسلحة نووية.

وذكرت الصحيفة أن وكالات المخابرات الأميركية تحقق في الجهود التي تبذلها السعودية لتعزيز قدرتها على إنتاج الوقود النووي الذي يضع المملكة في بداية الطريق نحو تطوير الأسلحة النووية. وأشارت إلى احتمال